

«الإصلاح» يكفر (السعودية والإمارات)



هاجم عبد السلام الخديري خطيب الجمعة بشارع الستين بالعاصمة خلال صلاة الجمعة التي نظمتها حزب الإصلاح في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ، ووصفها بالكفار ، وذلك أثناء حديث الخطيب عن دعم البلدين لما أسماه الانقلاب ضد الرئيس مرسي . وقال ان السعودية والإمارات عملتا على إسقاط حكم المسلمين وفي إطار هجومه على البلدين ودعمهما لثورة 30 يونيو التي أطاحت بحكم جماعة الإخوان المسلمين. مشيراً الى ان الوضع في اليمن يختلف عن مصر ، وان السيناريون ليس يسمح له بال تكرار في اليمن. ووجه الخطيب الإصلاحية تهديدات مبثوثة للرئيس هادي ، واتهمه بالتكفير في اجنثات

ما اسماه بالنظام السابق ، وخاطب الرئيس قائلا : انكم تتعاملون مع جمعتنا وفي بقية المحافظات التي انما نشأت عابر كترويج للنفس وانتم من الكبت ولكننا نقول لكم ان خطبتنا وبياناتنا في سائر انشطتنا (الثورية) تعتبر خطوطاً عريضة ترسم ملامح سيرتنا وتضبط ايحاء حركتنا لاننا نعلم ما نقول . متوقداً بإسقاط الحصانة . وعاد حزب الإصلاح (جماعة الإخوان المسلمين) الى تنظيم إقامة صلاة الجمعة في شارع الستين ، على غرار ما كان يفعل خلال أزمة 2011م ، وجاءت عودة الإخوان لتنظيم الجمع منذ سقوط حكم جماعة الإخوان في مصر ، حيث كانت الجماعة في اليمن قد أخرجت تظاهرات مؤيدة للرئيس المخلوغ مرسي الذي سقط بثورة 30 يونيو المصرية

الخطر التالي:

الدعوات الانفصالية تفجير للدول العربية من الداخل



حذر السفير الدكتور عزمي خليفة مستشار المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية في القاهرة من الخطر التالي الذي تواجهه الدول العربية والمتمثل بتصاعد الدعوات الانفصالية ولا حظ في دراسة له نشرت عام 2012م من بروز هذه الظاهرة في عدة دول عربية والتي بدأت فجأة تتصاعد ، خصوصاً تلك التي شهدت احتجاجات على أنظمتها السياسية في إطار ما يسمى بـ"الربيع العربي" ، وهو ما سوف يفرض تأثيراته على حالة الاستقرار السياسي في هذه الدول والتي ربما تتجاوز الحدود وتنتقل إلى دول الجوار.

مشيراً الى ان ليبيا أولى دول "الربيع العربي" التي تواجه خطر الانفصال والانقسام إلى أكثر من دولة، خصوصاً بعد ان قرر عدد من زعماء القبائل وقادة عسكريين ونشطاء محليون في مؤتمر عقد بمدينة بنغازي، في 6 مارس 2012م، إعلان منطقة برقة إقليمياً فيدرالياً، وتعيين أحمد الزبير السنوسي (ابن عم الملك السابق إدريس السنوسي) رئيساً للمجلس الأعلى، واعتماد دستور الاستقلال الصادر في ليبيا عام 1951م دستوراً للإقليم. مبيناً ان دعوة برقة للانفصال ووجهت برد فعل ليبي رافض ، حيث خرجت مظاهرات تطالب بمنع تقسيم ليبيا، واعتبر رئيس المجلس الوطني الانتقالي تشكيل مجلس برقة أمراً خطيراً يمس وحدة ليبيا، وهدد باستخدام القوة للإبقاء على ليبيا موحدة، ووجه اتهامات لدول مجاورة بالوقوف وراء مؤتمر برقة ودعمه وتمويله.

وقال السفير عزمي خليفة ان هذا التطور الجديد في ليبيا يدل على أن الانفصال أضى محوراً أساسياً في عملية التطور السياسي بالدول العربية بشكل يؤشر إلى أن مرحلة عدم الاستقرار السياسي ربما تفرض نفسها على التفاعلات الداخلية في هذه الدول في الفترة المقبلة. رباطاً هذا التتابع للأحداث في ليبيا. سبق وأن وقع في السودان ووصل إلى الانفصال الجغرافي الكامل، وكذلك العراق بعد الغزو الأمريكي. حين انطلقت الدعوات للمطالبة بتوزيع المناصب على أسس طائفية وفقاً لنظام "المحاصصة" وتكريس دعوة الفيدرالية ، وكان العنوان العام لذلك هو توزيع السلطة والثروة.

وتناول خطر دعوات الانفصال الذي تعاني منه اليمن، إذ يطالب جنوبيون بالانفصال، عقب تفكيك الجيش الجنوبي وإحكام قبضة الدولة من خلال حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي ألقى مقررات التريية الفنية وحصل الموسيقى بالمدارس وأغلق دور السينما وغيرها .

قد تواجه بعض الطوائف الداعمة للنظام الحالي وهي الطائفة العلوية وربما المسيحيين. ويخلص الى أن العالم العربي يكمله أمام أزمة حادة تواجه مقومات وجوده، تتمثل في انفجار الدول من الداخل، بسبب تراخي قبضة الدولة المركزية ، وغياب السياسات التي تسمح باستيعاب التعدد والتنوع الذي يقوم عليه المجتمع العربي، وسيطرة تيار الإسلام السياسي، وهي كلها عوامل ترجح زيادة الحالات الانفصالية مستقبلاً، ومن ثم تكريس مرحلة من عدم الاستقرار السياسي في الدول العربية. لافتاً ان التطور العربي يسير في اتجاه معكوس، فبعد أن كانت الكيانات الأصغر تتجمع وتتسع لتكون دولا، أصبحت الدول تتجه إلى التمزق إلى كيانات أصغر، مشيراً الى ان الحل هو البحث في أطر من "اللامركزية" لاحتواء التطورات الحادة الحالية.

مشكلة، أو سياسة البتر أي الاعتراف بالمشكلة والموافقة على انفصال الإقليم عن الدولة الأم، كما حدث في جنوب السودان الذي مثل أول حالة انفصالية. وقال : ان تداعيات الثورات العربية بدأت تلقي بثقلها، سيما وأن عملية التغيير السياسي تتسم بضعف قبضة الدولة، تزامناً مع زيادة التعبير عن التنوع عند إعادة تشكيل النظام السياسي للدولة ، ليشمل المجتمع بمختلف تشكيلاته ويعكس هذا التنوع أن المجتمع يكون أقوى من الدولة، وهو ما يفسر انفجار الولاءات الأولية كالقبيلة والدين والمذهب والعرق والثقافة خلال هذه المراحل. وبالنسبة لمستقبل سوريا فيقول : ان الدعوات الانفصالية ستكون واحدة من المشكلات الكبرى التي يمكن توقعها في حالة سقوط النظام الحالي، حيث يمكن أن تتعرض الدولة السورية لبعض ما تعرضت له الدولة العراقية، مع مشكلات

ويقول : ان المعطيات تؤشر إلى أن محافظة صعدة موقع الحوثيين وموطن قدمهم تندر بتطور الوضع إلى ما يشبه كردستان العراق، بحيث يصبح إقليمياً يخضع لسلطة الدولة وان ظل نظرياً داخل حدودها. خصوصاً وقد صار للحوثيين مليشياتهم التي تنافس الشرطة الوطنية، وأنصارهم يسيطرون على الإدارة المحلية، فضلا عن خطابهم الديني ، وأخيراً مشروعهم السياسي الذي يستلهم عناصره من التجربة الإيرانية. وازداد: ان الأخطر من ذلك أن هذه النزعة الانفصالية تأتي مع إثارة مطالب عدد من الأقليات في الدول العربية، الامر الذي قد يؤدي إلى تفكيك هذه الدول إلى كيانات أصغر على أسس عرقية أو ثقافية. وارجع السبب الرئيسي في تكريس الدعوات الانفصالية الى عدم تبني سياسات تتناسب وإدارة التعددية والتنوع في الدول العربية ، وانتهج سياسة الإنكار والادعاء بعدم وجود

في فضيحة فساد استثمارات «الإخوان» محامون يطالبون بأسندوة بإلغاء العقد مع جامعة العلوم فوراً ويهددون باللجوء للقضاء



اليوم في وقت سابق- أن سعر الإيجار لكل لبنة مقام عليها منشآت الجامعة يبلغ ألف ريال، بينما يبلغ إيجار كل لبنة مقام عليها الممرات والمساحات الفارغة 250 ريال فقط. وحسب العقد الذي عُقد واحدة من جرائم التلاعب بالمال العام وتم توقيعه بموجب توجيهات رئيس الوزراء محمد سالم باسندوة بتاريخ 23 أكتوبر 2012م، فإن الجامعة تتحمل مصاريف إدارية سنوية لحساب دعم نشاط الهيئة بواقع 3 % إضافة كل سنة ما يعادل مبلغ 55 ألفاً و 747 ريال، و10 % ما يعادل 185 ألفاً و 825 ريال أي أن قيمة الإيجار ستزحف خلال 100 سنة إلى 3 ملايين و 716 ألفاً و 500 ريال. وقال محامون لـ«الميثاق» إن هذا العقد استباحة للمال العام ، حيث تم إبرامه لمدة قرن كامل... واعتبروا ذلك ضرباً من الجنون ودليلاً واضحاً على سوء استغلال الوظيفة العامة.. داعين الحكومة إلى إلغاء العقد لكون الهيئة جهة ليست مالكة وإنما هي جهة مفوضة من الشعب.. هذا وتوعد عدد من المحامين برفع دعوى قضائية ضد رئيس الحكومة وإلغاء العقد.

استمراراً للعبث بالمال العام وتسخيرها لخدمة مصالح حزبية وشخصية وتنمية لشبكة المنتفعين الجدد. تواصل حكومة باسندوة " استنزافها للمال العام وتسخيرها لخدمة مجاميع معينة من الأشخاص والمنتفعين الذين أضروا بالبلاد بفسادهم وطمعائهم عبر السنين الماضية.. وفيما تتجه اليمن إلى رأس قائمة الدول الفاشلة ، كشفت وثائق رسمية عن قيام مايفيا الفساد في حكومة الوفاق بمنح جامعة العلوم والتكنولوجيا استثماراً اخوانياً" عقد تأجير لارض بمساحة (1530) لبنة لمدة (99) عاماً، مقابل إيجار سنوي يبلغ مليوناً و 858 ألفاً و 250 ريال. وعمت حالة من السخط والاستنكار الشعبية والشبابية والسياسية والثقافية جراء هذا الفساد الفاضح واللامرغض من طرف الإنظار عن الإرهابيين والوطن والامن وأمنه واستقراره. بقي تذكير رعيبي "الإصلاح" أن الفساد الذي مارسه في ستة أشهر والرائع التي فاحت خارج غرف الموفقمبيك عن فساد مالي وإداري مارسه في موازنة مؤتمر الحوار تمنعه من إطلاق المحاضرات عن (الفساد) بينما هو غارق فيه حتى أذنيه. وسياتي حتماً اليوم الذي يحاسب فيه عن ذلك العبث.. والملايين التي جناها تحت مسمى منسقية شباب الثورة.. ودوره في أزمة العام 2011م.. والدماء التي كان سبباً في سفكها من الشباب وأفراد القوات المسلحة والامن على حد سواء.. وأثارة الفوضى والخراب في البلد.. تنفيذاً لأجندات تقودها أطراف إقليمية ودولية لم تعد تخفى على أحد. كما سيأتي اليوم الذي يقدم فيه لمنصة العدالة لمساءلته عن العبث الذي مارسه بالمال العام وأحد شواهد 100 مليون ريال أستلمها من الخزينة العامة للدولة لتنظيم مؤتمر وطني لشباب اليمن، لينفقا بعد ذلك على أهله ورهطه وعشيرته.

تلميذ الزندانى.. عندما يحاضر في الإرهاب..!!



(وفق التصنيفات الدولية) ليتهم الآخريين بدانه وعلته. ولعل الأخطر من أن يطلق الرعيبي تصريحاته الاستفزازية تلك ويمارس التحريض العلني على الخروج عن المبادرة الخليجية والانقلاب على التسوية وهو يحتل موقعاً متقدماً داخل غرف موفقمبيك، أن تكون تصريحات تلك بمثابة أدوات تكميلية للجريمة البشعة التي ارتكبها أقرانه من العناصر الإرهابية بحق القوات المسلحة والامن بغرض صرف الإنظار عن الإرهابيين والخطر الذي يمثله الفكر الإرهابي على الوطن وأمنه واستقراره. بقي تذكير رعيبي "الإصلاح" أن الفساد الذي مارسه في ستة أشهر والرائع التي فاحت خارج غرف الموفقمبيك عن فساد مالي وإداري مارسه في موازنة مؤتمر الحوار تمنعه من إطلاق المحاضرات عن (الفساد) بينما هو غارق فيه حتى أذنيه. وسياتي حتماً اليوم الذي يحاسب فيه عن ذلك العبث.. والملايين التي جناها تحت مسمى منسقية شباب الثورة.. ودوره في أزمة العام 2011م.. والدماء التي كان سبباً في سفكها من الشباب وأفراد القوات المسلحة والامن على حد سواء.. وأثارة الفوضى والخراب في البلد.. تنفيذاً لأجندات تقودها أطراف إقليمية ودولية لم تعد تخفى على أحد. كما سيأتي اليوم الذي يقدم فيه لمنصة العدالة لمساءلته عن العبث الذي مارسه بالمال العام وأحد شواهد 100 مليون ريال أستلمها من الخزينة العامة للدولة لتنظيم مؤتمر وطني لشباب اليمن، لينفقا بعد ذلك على أهله ورهطه وعشيرته.

بقدر ما كان صامداً لليمنيين أن يفيقوا صباح يوم الجمعة على أبناء مقتل وجرح العشرات من أبناء المؤسستين العسكرية والأمنية باعتداء إرهابي غادر وجبان على ثكناتهم في محافظة شبوة، بقدر ما كان صادماً لهم أن ينهوا يومهم على تصريح منسوب للمدعو ياسر الرعيبي على صدر موقع الصحة نت-التابع لحزب الإصلاح تحدث فيه بكل فجاجة ووقاحة عن العملية الإرهابية وحاول توظيفها في سياق مخطط (انقلابي) على مسار التسوية السياسية دشنة حزب الإصلاح منذ أيام. هذا الشخص "الرعيبي" المتخرج من البويرة المنتجة للارهابيين تقبله اليمنيون على مضض "ثانياً لأمين عام مؤتمر الحوار" كجزء من تسوية سياسية لمرحلة انتقالية "مؤقته" تسلم بموجبها حزب الإخوان وزارة الداخلية وترجع على رأس عدد من الوزارات السيادة، نسي أو اعتقد أو خيل له ان الآخريين نسوا انه ليس إلا منتج زندانى "مهتق" تلقى دراسته الأولية في معاهد الإخوان التكفيرية قبل أن يلتحق بمعسكراتهم في قندهار اليمن (جامعة الإيمان) لنيل شهادة البكالوريوس في التطرف وبعدها الماجستير في علوم التكفير ووصل به حد الولاء والبراء للشيوخ والجماعة ليتم تمكينه من رئاسة اتحاد طلاب في الجامعة. وبدلاً من أن يجتهد الرعيبي ويعتفك لإنجاز ما يفترض أنها من مهامه في الأمانة العامة لمؤتمر الحوار، يأتي وهو أحد خريجي الفقاسة الأبرز للإرهاب عالمياً (بحسب تقارير دولية) وأحد التلاميذ للاب الروحي للجماعات الإرهابية عبدالمجيد الزندانى

العيد الـ 51 لثورة 26 من سبتمبر  
ثورتا 26 سبتمبر و14 أكتوبر قامت للقضاء على الظلم والفقر والاستبداد

